بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١٤ (ربيع وصيف ١٤٣٧هـ. ق/ ١٣٩٥ هـ. ش)، ص ١٥ ـ ٢٤

الرابط في الجمل الاسمية العربية[1]

رضا شكراني*

الملخص

بعض الجمل في اللغة العربية ليس لها فعل خلافاً لكثير من اللغات الحية في العالم، وقد سماها النحاة الجملة الاسمية، وهي مكوّنة من المسند إليه والمسند. والمسند يمكن أن يكون على أحد الوجوه الخمسة التالية: الاسم، الجارّ والمجرور، الظرف، الجملة الاسمية التي خبرها اسم أو جارّ ومجرور أو ظرف وأخيراً الفعل المؤول إلى المصدر. ويصعب فهم جمل كهذه وتعلمها للذين يعرفون الجملة عادة بفعلها ولو كان مقدراً، وفقاً للغتهم الأم غير العربية. والنحاة الأوائل الذين كان غالبهم من أصول فارسية اعتبروا فعلا محذوفا أو اسما مقدرا أو مذكورا لهذا النوع من الجمل كرابط بين المبتدإ والخبر.

ويتخلص المؤلف بعد دراسة واسعة واستقصاء شامل لهذا النوع من الجمل في القرآن البالغ عددها أكثر من خمسة آلاف جملة، وكذلك بدراستها في النصوص العربية وتنويع جملها من حيث البنية النحوية ـ يتخلص بأن فكرة وجود الرابط بين المبتدإ والخبر هي من صنع النحاة الذين إما كانوا متأثرين ببنية اللغات غير العربية كالفارسية أو متأثرين بتقسيمات المنطق اليوناني، والحال أن هذه الجمل لا تحتاج إلى رابط ـ مقدراً كان أو مذكوراً ـ لأن العرب الذين لا يتقنون النحو يميزون بين هذه الجمل والبنيه النحوية الأخرى بالنظر إلى البنية النحوية الخاصة للجمل الاسمية، لا على أساس فكرة وجود رابط لم يجد ولا يوجد في لغتهم ، كما اختلقها النحاة.

الكلمات المفتاحية: النحو، الجملة، الربط، البنية النحوية، المنطق اليوناني.

١ـ المقدمة

قام المؤلف بدراسة جميع جمل القرآن وبعض الجمل العربية للنصوص القديمة والفصيحة مثل نهج البلاغة البالغ مجموعها أكثر من عشرة آلاف جملة، ثم قسمها إلى عشرة أقسام حسب نوعية مسندها. والمسند في جميع هذه الأقسام مكوّن من الفعل سوى قسم منها.

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩١/١/١٥هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩١/٥/١١هـ. ش.

* أستاذ مساعد في قسم علوم القرآن والحديث بجامعة إصفهان. Email: shokrani.r@gmail.com

Archive of SID
www.SID.ir

يكوّن الفعلُ ـ تاماً كان أو ناقصاً ـ مسند الجمل في أغلب اللغات عادةً، ولهذا يسمونه المجموعة الفعلية، لكن اللغة العربية لها نوع من الجمل يتكون مسندها وليس لها فعل، سواء كان تاماً أو ناقصاً. ونتخلص عبر مقارنة هذه الجمل مع بدائلها في الفارسية (وكذا الإنجليزية) أن الفعل الموجود فيها يعادله في الفارسية غالباً الفعل الربطي «اَست» في صيغ مختلفة، والذي نسمي كلها في هذا البحث للاختصار فعلَ «اَستن» الربطي. ومعادله في الإنجليزية "am,is,are"

يُذكر أن الأفعال من أصل «هستن» وهي: «هستم، هستي، هست، هستيم، هستيد، هستند» يستخدم في الفارسية بدل الفعل الربطي أحياناً.

ولو أمعنا النظر في الجمل الفاقدة للفعل الربطي والتي تترجم في الفارسية جملاً مشتملة على فعل تام، رأينا أن البنية التحتية لها تتكون دائماً من الفعل الربطي، لكن البنية الفوقية لها تظهر بصورة فعل تام. على سبيل المثال، لو نظرنا إلى جملة «لي صديق حميم» (من يك دوست صميمي دارم) وهي فاقدة للفعل الربطي، لرأينا أن فعل «دارم» ـ وهو فعل لازم يعبر عنه بـ«لام» الجر باعتبار أنه يفيد معنى الملكية، قام مقام فعل «است» الربطي؛ لهذا يصح أن يترجم الجملة هكذا: «مرا دوستى صميمى است» وإن كانت الترجمة أدبية.

بعد هذا التفصيل ولكي يتسنى لنا تبيين الجمل الفاقدة للفعل الربطي للناطقين بالفارسية أحسن تبيين يمكن أن نقول هو إن المجموعة الأولى من الجمل العربية جمل ليس لمسندها في الفارسية فعل «استن» الربطي. والفرق بين هذا النوع من الجمل وباقي الجمل يكمن في بنيتها، لأنها فاقدة للفعل الربطي ـ وكذلك في معناها؛ لأن دلالتها تختلف عن الجمل التي تتكون من فعل ربطي مثل «كان».

كيفية تكوين الجمل الفاقدة للفعل الربطي في عقلية الناطقين بالعربية

من اللازم هنا أن نتناول كيفية تكوين جمل كهذه في عقلية الناطقين بالعربية، وكيفية تمايزها عن البنى النحوية الأخرى، وكذلك آراء النحاة فيها. والجدير بالذكر أن المؤلف لم يجد دراسة مستقلة فيما يخص الفعل الربطي في جمل كهذه حسب ما بحث في الكتب النحوية[١]، لكنه جاءت في غالبها عند البحث في روابط الجملة أو متعلّق الجار والمجرور والظرف مواضع يظهر منها بوضوح أن وجود فعل ربطي بين المبتدإ والخبر كان يشغل أذهان النحاة. فمن المتقدمين قام الرضي الأستراباذي في شرحه على *كافية* ابن الحاجب بدراسة هذا الموضوع بتفصيل، ومن المعاصرين الشرتوني في *مبادئ العربية* (رضي الدين الأستراباذي، ١٣٩٨ هـ، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٢؛ الشرتوني، ١٤٢٠هـ.ق، ص ٦٢).

وملخص الأبحاث في هذا المجال أن الصلة بين المبتدإ والخبر تحصل بالإسناد، ويلزم أن يرتبط الخبر بالمبتدإ برابط يرجع إليه، وهذا الربط يحدث إما بالضمير ـ سواء كان بارزا أو مستترا أو مقدرا ـ وإما بأداة ربط أخرى ـ لفظية أو معنوية ـ ثم يتم تقسيم الخبر إلى ثلاثة أقسام: الخبر المفرد، شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) والجملة، وفيما بعد ستُشرح أنواع هذه الصلات في الأقسام الثلاثة من الخبر أو المسند نفسه.

---

١. لهذا الغرض تم البحث في كتب *كالكتاب* لسيبويه، *مغني اللبيب* لابن هشام، *المفصل* للزمخشري وشرحه لابن يعيش، *شرح قطر الندى* لابن هشام، *شرح الرضي* على *كافية* ابن الحاجب، *الأشباه والنظائر* للسيوطي، *الألفيّة* لابن مالك وشرحيها للسيوطي وابن عقيل، وإن لم نورد أسمائها في قائمة المصادر لعدم الإحالة المباشرة إليها.

Archive of SID

www.SID.ir

ولا إشكال فيما يتعلق برابط الجملة التي تكوّن خبرها من فعل وفاعل أو فعل ونائب فاعل؛ خاصة وفي العربية عندما يلي الفعلُ المسند إليه، يتطابق معه بالضمائر المتصلة. كذلك الأمر في الخبر المشتق؛ لأن الأسماء المشتقة تطابق المبتدأ غالباً، ويعتبر الضمير فيها رابط الجملة.

وأما فيما يختص بـ:

١ـ رابط الأسماء الجامدة والتي تحتل مكانة المسند في الجملة أو تستخدم بصيغة المفرد دائماً صفةً؛

٢ـ رابط الجار والمجرور والظرف؛

٣ـ رابط الجمل التي خبرها جملة اسمية ولا رابط يربط مبتدأها بالخبر.

يبدو أن النحويين وقعوا في التكلف مما أدى بهم إلى فروض وتقديرات نراها في كتب إعراب القرآن عند التحليل النحوي، فعلى سبيل المثال، لو كان الخبر اسماً جامداً، يقولون: إن الاسم الجامد له حكم الاسم المشتق، ولأنه لا يمكن أن يتضمن الجامد ضميراً ـ مقدراً كان أو مذكوراً ـ فالرابط ضمير مفروض في الاسم الجامد المؤوّل بالمشتق؛ ويقولون أحياناً إنه لا تحتاج جمل كهذه إلى الرابط! والحال أنه لو لم تتكون هذه الجمل إلا بالرابط، فكيف يمكن أن تظهر جملة فاقدة للرابط من هذه التراكيب وفقاً لحكم النحاة بعدم ضرورة الرابط؟!

وكذلك لو كان المسند للجملة جارّاً ومجروراً أو ظرفاً، يقدّرون فعلا أو اسما محذوفا، ويعتبرون ذلك الفعل المحذوف خبراً والجارّ والمجرور والظرف متعلّقاً بذلك الفعل أو الاسم المحذوف، كما يقولون إنه لا تحتاج الجمل الاسمية إلى رابط إذا كانت فاقدة لأي رابط مقدراً أو مذكوراً.

من جهة أخرى، إن الحاجة إلى الرابط من الأبحاث المطروحة في علم المنطق منذ القديم. فوفقا للمنطق اليوناني لكل قضية ثلاثة أركان: الموضوع والمحمول والرابط؛ فعلى سبيل المثال عندما نقول: «سقراط انسان است»، كلمة «سقراط» موضوع و«انسان» محمول و«است» رابط الموضوع بالمحمول، فالناطقون بالفارسية يفهمون جملا كهذه بسهولة؛ لأن الرابط وهو «است» موجود في الفارسية، ولكنه عندما ترجم المنطق اليوناني إلى العربية، وأرداوا تطبيق الأركان الثلاثة على الجمل العربية، واجهوا عدم الرابط؛ لأن الجملة المذكورة أعلاها في العربية هي: «سقراط إنسانٌ»، وليس فيها فعل رابط مثل «است» في الفارسية و«استين» في اليونانية. جهامي (١٩٨٢م) يكتب نقلاً عن الفارابي:

> "**عندما ترجمت الفلسفة إلى العربية، وأراد الفلاسفة الناطقون بالعربية أن يعبروا عن المفاهيم الفلسفية والمنطقية بالعربية، ثم لم يجدوا مفردة بديلة لـ«الرابط» الذي يكون في الفارسية «است» وفي اليونانية «استين»، اضطروا إلى وضع بديل له؛ فاعتبر بعضهم كلمة «هو» بديلاً والآخر كلمة «الوجود»**" (ص ٩٥).

من هنا اضطر النحاة إلى فروض وتقادير للتعبير عن الرابط في العربية، وذلك ـ كما قلنا لتطبيق الأجزاء الثلاثة للقضايا في المنطق اليوناني على القضايا التي تتكون من مسند إليه ومسند ـ أو الموضوع والمحمول أنفسهما فادّعوا إثر ذلك أن الرابط في هذه القضايا فعل محذوف مثل: «كان» و«يكون» أو اسم محذوف مثل: «كائن» أو «موجود» أو ضمير مقدر في مثال: «العلم نافع» (جهامي، ١٩٨٢م، ص ٨٩ ـ ٩٤).

Archive of SID

www.SID.ir

ولكن تقديرات كهذه لا تلائم وواقع اللغة العربية في إطار علم النحو ولا في إطار المنطق اليوناني نفسه والذي دُوِّن لتعليم الطريقة الصحيحة للتفكير والاستدلال. دليلنا على هذا الكلام، مبدأ بات بديهي حول التقادير في البنى النحوية لكل لغة وهو: يلزم لكل تقدير في البنى النحوية أن يكون له بديل في البنى المشابهة الأخرى.

ولتوضيح ذلك أقول: عندما يقال في اللغة الفارسية لأحد: «خدا كيست؟» (من الإله؟)، فيجيب: «خالق هستى» (خالق الكون). نحلل الإجابة بأنها جملة حذف منها المسند إليه والفعل؛ حيث كان أصلها: «خدا خالق هستى است» (الله خالق الكون). فوفقا لأصل لغوي يسمونه «الاقتصاد في الكلام» حيث حذف جزءان من الأجزاء الثلاثة للقرينة وهي وجودهما في الجملة السابقة لها. والسبب في صحة هذا الحذف والتقدير أنه يوجد في الفارسية فعل «است» الربطي في البنى المشابهة، وعلى أساس مقارنة هذه البنية مع البنى المشابهة ـ مثل الجملة الاستفهامية التي ذكرنا ـ نقوم بتقدير فعل «است». وعلى هذا لو قيل «خدا خالق هستى است» بدلاً من «خالق هستى»، لكانت الجملة البديلة جملة طبيعية ومقبولة عند كل ناطق بالفارسية لا يتقن القواعد.

ولكن تقدير كلمات مثل «كائن»، و«موجود»، و«كان»، و«يكون» وما شابهها كفعل ربطي أو رابط المبتدإ بالخبر لا يستخدم في الجمل العربية الدالة على زمان الحال ـ لا الماضي ولا المضارع ـ أيما كانت. لهذا يبدو أن هذه التقديرات افتعلتها عقلية المنطقيين والنحاة. ورغم كل ما قلنا في إيضاح الأمر لا يزال سؤال يطرح نفسه لغير الناطقين بالعربية الذين في لغتهم فعل ربطي وهو: كيف يفهم العرب أن هذه الجمل الفاقدة للفعل الربطي جملة؟ وما هو مميزها عن التراكيب النحوية الأخرى؟ وهذا سؤال يطرحه دائماً المتعلمون وحتى طلاب اللغة العربية وبعض أساتذتها عند مواجهة جمل كهذه.

فنقول إجابة عن هذا السؤال: إنه بدراسة واستقراء أنواع المبتدأ وأشكال الخبر الفاقد للفعل الربطي، ومقارنتها بسائر البنى النحوية للغة العربية سواء في القرآن الكريم أم في النصوص العربية الأخرى، ندرك أن العرب يفهم هذه الجمل بنوع تركيبها وبنيتها، حيث لو تغير هذا النوع من التركيب ـ مع ما لها من خصائص ـ يصبح جملة غير إسنادية أو غير مفهومة وهناك بنى مشابهة لبنية الجملة الفاقدة لفعل «است» الربطي في العربية، مما يتحتم وجود قرينة لتمايز بعضها عن بعض؛ لأنهما ذات بنية مشتركة، فعلى سبيل المثال عندما يقال: «العلم نافع» ـ وهي مركبة من الاسمين المعرفة والنكرة ـ يفهم الناطق بالعربية أنه تكوّنت جملة فاقدة للفعل الربطي، فلو تغيّر هذا التركيب، إما تنشأ منها بنية نحوية أخرى أو تركيبة مهملة غير مفهومة كما يلي:

١ـ «العلمُ النافعُ» = المعرفة + المعرفة: موصوف وصفة معرفة (في الفارسية: دانش سودمند)؛ وعند قيام القرينة: مبتدأ وخبر بلا ضمير الفصل.

٢ـ «علمٌ نافعٌ» = النكرة + النكرة: موصوف وصفة نكرة (في الفارسية: دانشي سودمند).

٣ـ «نافعٌ، العلمُ»= النكرة + المعرفة: تركيبة مهملة (في الفارسية: سودمندي، دانش)؛ ومع قيام القرينة وفي النصوص الأدبية عادة: خبر مقدم ومبتدأ مؤخر؛

٤ـ «علم النافع» = الاسم النكرة المضاف + الاسم المعرفة: مضاف ومضاف إليه (في الفارسية: دانش آن شخص يا مرد سودمند).

لهذا لو أدرجنا كلمتين لم يسمعهما الناطق بالعربية قط في جملة مكونة من الاسم المعرفة والاسم النكرة، يفهم العربي أنهما مبتدأ وخبر، وإن لم يفهم معناهما. فعلى سبيل المثال، لو أدخلنا «الـ» على اسم غير عربي مثل «درخت»، والتنوين الذي تدل

Archive of SID

www.SID.ir

غالباً على الاسم النكرة على اسم غير عربي آخر مثل «سبز»، وقلنا لعربي: «اَلدِّرِخْتُ سَبْزٌ»، يفهم أن شيئاً لا يعرفه ولكن اسمه «درخت» له ميزة لا يعرفها ما هي ولكن عنوانه «سبز».

مثال آخر: لو سمع عربيٌّ جملة فاقدة للفعل الربطي مثل «الكتاب على المنضدة»، لفهم أنها جملة؛ وذلك باعتبار أن وجود اسم معرفة بجانب جارّ ومجرور، فلو لم تتدخل عوامل أخرى مثل السياق لدلّ على أنهما كوّنا جملة فاقدة للفعل الربطي، كما لو غيّرنا التركيبة، لنشأت تراكيب أخرى نذكرها فيما يلي:

١ـ «كتابٌ على المنضدة» = اسم نكرة + جارّ ومجرور: موصوف وصفة نكرتان (في الفارسية: كتابي كه روي ميز است).

٢ـ «على المنضدة كتابٌ» = جارّ ومجرور + اسم نكرة: إحدى البنى الأخرى لبنى الجمل الفاقدة للفعل الربطي (في الفارسية: كتابي روي ميز است)؛

٣ـ «على المنضدة، الكتاب» = جارّ ومجرور + اسم معرفة: نوع آخر للبنى الفاقدة للفعل الربطي (في الفارسية: كتاب قطعاً[١] روي ميز است)؛

وعلى هذا قام المؤلف باستقصاء البنى المختلفة لـ"المسند إليه والمسند الفاقد لفعل «استن» الربطي"، وسجّلها تحت خمس عشرة عينة ذكرها بالتفصيل في مقالة أخرى (شكراني، ١٣٨٠ هـ.ش، ص ٢٣)، فلا يكررها هنا، ويعتقد أنه لبناء نظام تعليمي مفيد يجب أن يركز على العينات المذكورة أعلاها لتعليم الجمل الفاقدة للفعل الربطي.

ملاحظات حول الجمل الفاقدة للفعل الربطي

وفقاً لما قلنا حول تكوّن الجمل الفاقدة لفعل «استن» الربطي في العربية، بقيت ملاحظات نذكرها فيما يلي:

١ـ الاشتراك في البنية النحوية

طبقاً لما قلنا في تحليل الرابط بين المسند إليه والمسند في الجمل الفاقدة لفعل «استن» الربطي، يمكن أن يطرح سؤال، وهو: إن هناك جمل مثل: «السابقون السابقون» لا تدل بوضوح على أنها جملة خبرية، بل يمكن أن تكون عبارة مكونة من تابع ومتبوع. فكيف يفهم العرب من هذه التركيبة أنها مبتدأ وخبر؟

في الإجابة نقول: كما طرح بحث الاشتراك اللفظي أو الحقيقة والمجاز في أبحاث دلالية أو أبحاث أصول الفقه المتعلقة بـ«صيغة الأمر والنهي» ودلالتهما (ابن الشهيد الثاني، ص ٢٥ ـ ٢٦؛ والمظفر، ١٤٠٥ هـ.ق، ص ١٧)، كذلك يلزم أن نطرح موضوع «الاشتراك في البنية النحوية» لبعض البنى النحوية؛ أي يمكن أن تدل بنية نحوية واحدة على معنيين أو عدة معان نسميها «المشترك النحوي» على غرار «المشترك اللفظي»؛ وكما نحتاج إلى قرينة لتحديد المعنى في المشترك اللفظي، كذلك الأمر في المشترك النحوي، فنحن بحاجة إلى قرينة معيِّنة. يمكن أيضاً أن تكون بنية نحوية تُستخدم في معنى نحوي حقيقةً وفي أخرى مجازاً. وهناك أيضاً يلزم قيام قرينة، فعلى سبيل المثال، بنية «الاسم المعرفة + الاسم المعرَّف بـ"ال"» وضعت أصالة للدلالة على موصوف وصفة معرفتين، وذلك لمطابقة ركنيها في الإعراب والعدد والجنس؛ ومن ثم تحتاج إلى قرينة صارفة تحدّد أنها جملة إسنادية ذات مسند معرّف. فالأداة التي يستخدمها العرب لتمييز بنى كهذه عن الصفة والموصوف هو ضمير الفصل، لكنه هناك قرائن أخرى يمكن الاستفادة منها؛ مثل

١. إضافة هذه الكلمة (قطعاً) في الترجمة لبيان التأكيد الناجم عن تقديم الجارّ والمجرور على المبتدأ المعرّف.

Archive of SID

www.SID.ir

التأمل القصير بين المسند إليه والمسند أو وضع الفارزة بينهما في الكتابة الجديدة أو عوامل أخرى مثل السياق، حيث كل منها يميز المسند إليه والمسند المعرّف بـ«ال» من الموصوف والصفة؛ ولهذا لم نعد نحتاج إلى ضمير الفصل. فيفهم الناطقون بالعربية مدلول تراكيب كهذه بأنها مسند إليه ومسند أو موصوف وصفة أو مبدلٌ منه وبدل أو عطف البيان، وعند اشتراك البنى، تقوم القرينة وتحصل التمايز بينها.

هذا، وقد تبقى البنية النحوية مشتركة بين معنيين أو عدة معان، وذلك عند عدم القرينة، لكنه لو يمكن أن نجد حلاً يجعلنا قادرين على التمييز بين البنى النحوية التي لها اشتراك بنيوي، وبين البنى النحوية التي سبب اشتراكها الحقيقة والمجاز، لاستطعنا أن نحمل البنية على المعنى الحقيقي لو كان الاشتراك من هذا المنظار ولم تكن قرينة؛ فلزوم القرينة الصارفة خاصة بالبنى النحوية المشتركة (مثل المشترك اللفظي).

٢ـ العامل الأهم في تكوين الوجوه الإعرابية في إعراب القرآن

يظهر جلياً بعد استقراء كل جملات تضم "المسند إليه والمسند الفاقد لفعل «استن» الربطي" في القرآن، وتحديد مواطن اشتراكها مع البنى النحوية الأخرى، يظهر أن أهم سبب الخلاف في الوجوه الإعرابية للقرآن هذه البنى النحوية المشتركة؛ حيث لو حصل انتباه على التمايز بين هذه البنى النحوية المشتركة منذ بداية نقل القرآن شفوياً أو منذ كتابته، لم نواجه هذا القدر الكبير من الخلاف الذي زاده ذهن النحاة المخيِّل؛ والخلاف صار إلى حدّ نرى مثلاً في تحليل ﴿**ألم ۞ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدًى للمتقين**﴾ (البقرة ٢: ١ـ ٢) ذُكر أحد عشر وجهاً كلٌّ له معنى خاص.

٣ـ فعل «كان» بمعنى فعل «استن»

سبق أن قلنا: وفقاً لمبدإ مسلّم عليه في الألسنيات، «**يلزم لكل تقدير في البنى النحوية أن يكون له بديل في البنى المشابهة الأخرى**»، واستخلصنا على أساسه أنه لا يصح تقدير فعل «كان» ومشتقاته فعلاً رابطاً لبعض الجمل المشتملة على مسند فاقد للفعل الربطي؛ لأن فعل «كان» وما اشتق منها لا يستخدم في البنى المختلفة لـ«المسند إليه والمسند الفاقد للفعل الربطي» بمثابة فعل رابط لزمان الحال إطلاقاً. لكنه يمكن أن يستدل على مواضع في القرآن الكريم وفي اللغة العربية استخدم فيها فعل «كان» بمعنى زمان الحال ولا الماضي؛ مثل: «**كان الله عليماً حكيماً**» (النساء ٤: ١٠٤).

ومن البديهي أن معنى «كان» في هذه الجملة ليس «بود»، وليس معنى الآية «خدا عليم و حكيم بود»؛ لهذا السبب ترجم كل المترجمين فعل «كان» إلى زمان الحال وقالوا: «خداوند عليم و حكيم است».

إذن وفقاً لهذه الجمل والتي عددها غير قليل يمكن أن يقال: ربما استخلص النحاة من هذه الجمل التي استخدم فيها «كان» لزمان الحال أن فعل «استن» الربطي هو فعل «كان» ومشتقاته، والذي حذف عبر الزمان، ويكفي لإثباته استعماله في القرآن.

فنجيب عن هذا الاستدلال بأن الجمل التي تدل فعل «كان» فيها على زمان الحال (ولا الماضي)، لها مواصفات تميزها عن الجمل الفاقدة لفعل «استن» الربطي. على سبيل المثال، إن الغرض في بعض المواضع بيان الحقائق الثابتة والخالدة كما في الآية الآنفة الذكر، فيستخدم فعل «كان» الربطي في العربية لهذا المعنى، كما صرح عليه النحاة وباحثو القرآن (السيوطي، ١٩٦٧م، ص ٢٥٦)، لكنه لو كان الغرض إسناد المسند إلى المسند إليه في زمان الحال، لا يستخدم فعل «كان» لا في القرآن ولا في أي نص آخر كفعل ربطي لزمان الحال، إلا أن تكون البنية النحوية للجملة بوجه لا يمكن تكوّنها بلا فعل؛ مثل الجمل الشرطية التي يجب أن تكون جزؤها الشرطي

Archive of SID

www.SID.ir

(ولا جزاؤها) فعل، فيستخدم فعل «كان» للربط؛ فعلى ما قلنا لا يدل استعمال «كان» لزمان الحال في بعض الأحيان على أن الجملة الفاقدة لفعل «استن» الربطي، حذف رابطها (كان ومشتقاته).

٤ـ الجمل الفاقدة لفعل «استن» الربطي بمعنى الماضي

تدل الجمل الفاقدة لفعل «استن» الربطي على الزمن الماضي أحياناً، مما يلزم استخدام فعل «بود» بدل «است» لترجمتها إلى الفارسية. على سبيل المثال في الآية الشريفة: ﴿**فَنادَته الملائكةُ وهو قائمٌ يُصلّي في المحرابِ أنَّ اللهُ يُبشِّرُك بيَحيى**﴾ (آل عمران ٣: ٣٩)، جملة «وهو قائم» فاقدة للفعل الربطي، لكنه لا يمكن ترجمتها هكذا: «در حالي كه او ايستاده است»، بل يجب أن نبدل «است» بـ«بود» لتكون الترجمة صحيحة. فيصبح هكذا: «آنگاه ملائكه او را كه در محراب ايستاده بود و دعا می‌كرد ندا دادند كه...»، وترجمة الآية فيما يلي خاطئة: «آنگاه ملائكه او را كه در محراب ايستاده است و نماز می‌كند، ندا دادند كه...».

وتلخص بعض النحاة بالنظر إلى دلالة بعض الجمل الفاقدة للفعل الربطي على الماضي أن الرابط لجمل كهذه يمكن أن يكون فعل «كان» ومشتقاته؛ لأنه أقرب فعل من الفعل الربطي الذي ليس له بديل في العربية، والذي نعبر عنه بفعل «استن» الربطي في الفارسية. وليس هذا الرأي ببعيد عن الذهن؛ كما ذهب هذا المذهب «فضلو شحادة» أحد الكتّاب المعاصرين العرب، واعتبر فعل «كان» بديلاً لزمان الحال من فعل «to be» ـ أي في أفعال «am, is, are» ـ في الإنجليزية. فقال ضمن مقالة حول الفعل الربطي في العربية: «**إن فعل "كان" هو البديل الدقيق لفعل "to be" في الإنجليزية**» (جهامي، ١٩٨٢م، ص ٩١).

لكنه نجيب عنه: بالتأمل في الجمل الفاقدة لفعل «استن» الربطي الدالة على الزمان الماضي والذي يجب أن نعتبر فعلها إحدى صيغ «بود»، بالتأمل فيها نفهم أن هذه الجمل ـ في نفسها وخارجة عن دورها بالنسبة للجمل المجاورة لها ـ لا تزال تدل على زمان الحال مما يلزم ترجمتها إلى الفارسية بأفعال الربط من مادة «استن»، وإنها تفيد المعنى الماضي ضمن وجودها في بعض البنى النحوية فقط، مما يلزم الاستفادة من فعل ماض في ترجمتها.

على سبيل المثال لا يمكن ترجمة «هو قائم» في الآية المسبقة إلى زمان الحال؛ لأنها جملة حالية وصاحبها «ه» في «نادته» يدل على الماضي؛ فيلزم مطابقة زمان الجملة الحالية زمانَ صاحبها، ومن ثم ترجمتها بصورة الفعل الماضي. وليس هذه الميزه في الجمل الفاقدة لفعل «استن» الربطي فحسب، بل كل جملة وصفية أو حالية تابعة لزمان الموصوف أو ذي الحال. فلو كان الموصوف أو ذو الحال ماضياً، لترجمت الجملة ماضياً أيضاً.

والمثال على ذلك، الآية السابقة وفعل «يصلي» فيها؛ حيث تدل على زمان الحال ومعناه: «دعا می‌كند»، لكنه تابع لجملة «فنادته الملائكة»، فيجب ترجمته بالماضي؛ هكذا: «آنگاه فرشتگان او را كه در محراب ايستاده بود و دعا می‌كرد ندا دادند كه....»، وترجمته بالمضارع خاطئة. إذن كما لا يمكن ترجمة «هو قائم» بزمان الحال، كذلك لا يصح ترجمة «يصلي» بزمان الحال.

هذه النقطة الهامة أي عدم الانتباه إلى الفرق المعنوي للبنى الصرفية والنحوية في خارج الجملة وداخلها سبّب كثيراً من الأخطاء والخلطات عند تدوين الصرف والنحو، وكذلك عند ترجمة هذه البنى في مختلف الجمل.

Archive of SID

www.SID.ir

٥ـ الوجه السالب للجملات الفاقدة لفعل «استن» الربطي في القرآن

يتضح عند دراسة الجمل السالبة الفاقدة لفعل «استن» الربطي في كل القرآن أنه استخدمت حروف النفي لجعل الجمل سالبة، واستعمل «ليس» استعمالاً قليلاً. فالجمل السالبة في القرآن بواسطة حروف النفي مئات الجملة، ولكن السالبة بواسطة «ليس» ومشتقاتها ٨٨ عينة فقط.

هذا الفارق بين عدد الجمل السالبة بحروف النفي والسالبة بـ«ليس» يدل على أن الفعل الربطي لم يكن في العربية، لا بوجهه الإيجابي ولا بشكله السلبي؛ ولهذا السبب استخدمت حروف النفي. فكما قال علماء الألسنيات: إن فعل «ليس» ليست كلمة عربية أصيلة، بل إنه مكوّن من حرف النفي «لا» و فعل «yes» في العبرية، وعبر مرور الزمان وبتغيّر في «لا» و«يس» أصبح «ليس»؛ ثم حدثت باقي صيغها شيئاً فشيئاً محاكاةً لصيغ الفعل الماضي (آذرنوش، ١٣٦٧ هـ. ش، ص ١٤٨).

والنقطة الأخرى التي نستخلص من الفرق بين هذين النوعين من الجمل السالبة الفاقدة للفعل الربطي أن فعل «ليس» الربطي لم يكن بمستخدم استخداماً عاماً وشاملاً في عصر نزول القرآن، وإنما يُستخدم في البنى الأدبية التي يستخدمها الناس قليلاً.

٦ـ الخبر المحذوف لـ«لا» النافية للجنس

وفقاً لما أسلفنا فيما مضى عن فعل «استن» الربطي في العربية، يُطرح السؤال في الجمل التي تكوّنت من «لا» النافية للجنس + اسم «لا» + جارّ ومجرور أو ظرف، وهو: أخبر هذه الجمل هو الجارّ ومجرور أو الظرف أم خبرها كلمة مقدرة مثل «كائنٌ» و«موجودٌ» وغيرها؟

في غالب الأبحاث النحوية وكتب إعراب القرآن يقدر فعل أو اسم محذوف خبراً لهذه الجمل، ويعتبر الجار والمجرور أو الظرف متعلّقاً بالكلمة المحذوفة؛ كما اعتبر أحد مواطن وجوب حذف الخبر ما إذا دلّ متعلّق الظرف والمجرور على وجود مطلق كـ«يكون» وكائن» وما شاكلها (الشرتوني، ١٤٢٠هـ .ق، ص ٧٦).

إذن وطبقاً لتحليل النحاة، يجب أن نعتبر هذه الجمل من الجمل التي مسندها اسم، لكنها على أساس تنويعنا لها تُعَدّ في عداد الجمل التي مسندها جارّ ومجرور أو ظرف. مثلاً إن جملة ﴿**لا إكراهَ في الدين**﴾ (البقرة ٢: ٢٥٦) من الجمل التي مسندها اسم؛ لأنها كانت في الأصل هكذا: «لا إكراه [موجودٌ] في الدين»، لكنها وفقاً لما حلّلنا لا نحتاج إلى تقدير رابط، والعرب يعرفون على أساس تركيبها أن هذه العبارات جملة.

يصدق الأمر كذلك على الجمل المكوّنة من «لا» النافية للجنس واسم «لا» والتي حذف خبرها. مثلاً في جملة «لا ريب» وهي جملة خبرها محذوف لسنا بحاجة إلى تقدير اسم، بل يمكن تقدير جارّ ومجرور فيها نظراً إلى السياق.

٧ـ خبر الجمل المحصورة بأداة النفي والاستثناء

في البنى التي يتم حصر المبتدأ والخبر فيها بحرف النفي و«إلا»، تُقدّر كلمة قبل حرف «إلا» كخبر مع أن هذه البنى ليست للاستثناء الحقيقي كي يلزم تقدير مستثنى منه فيها، بل لشبهها الصوري بالجمل الاستثنائية وقع النحاة في الخطأ واعتبروها جملات استثنائية، فعلى سبيل المثال يعتبر النحاة في الجملة القرآنية التالية: ﴿**إِنِ الحُكمُ إلا لِلّهِ**﴾ (الأنعام ٦: ٥٧) خبرها ـ وهو المستثنى منه ـ محذوفاً، ويعدّونها استثناءاً مفرّغاً ـ أي: فارغاً وخالياً من المستثنى منه ـ لكنه لا يراد من هذه الجمل الاستثناء، بل الغرض حصر

Archive of SID

www.SID.ir

يعبر عنه تارة بحروف النفي، وتارة بأداة الاستثناء، وأخرى بـ«إنما». فالجملة كانت في الأصل: «الحكمُ لله» ودخل حرف «ما» و«إلا» عليها لإفادة مفهوم الحصر.

ومن هذا القبيل تراكيب تم الحصر فيها بواسطة «لا» النافية للجنس و«إلا»؛ مثل جملة «لا إله إلا الله». فهذه الجملة كانت في الأصل جملة مثل «الله إله»؛ ثم حدث تقديم وتأخير بغرض حصر المسند إليه، وباقتضاء خبر «لا» النافية للجنس الذي يجب أن يكون نكرة، ثم دخل «إلا» لا للاستثناء بل كجزء من أداة الحصر، فلسنا بحاجة إلى تقدير كلمة مثل «كائن» أو «موجود» كخبر لـ«لا» النافية للجنس.

بهذا يمكن تمييز هذه الجمل المحصورة من الجمل الاستثنائية عبر حذف أداة النفي والاستثناء منها، ومن ثم يسهل فهمها ومعرفة معانيها على المتعلمين. فمن الأجدر أن نُعرض عن تقدير خبر ـ وهو المسند المحذوف ـ في هذه الجمل، وعندما كان المبتدأ ـ لميزة «لا» النافية للجنس ـ نكرة، نضع مكانه اسماً معرفة.

استقصينا هذه الأماكن البالغ عددها ١٥٠ جملة، واستخرجناها من القرآن، ثم وضعناها في مجموعتها الخاصة وفقاً لنوع المسند في الجملة ـ ولا على أساس المسند المحذوف والمقدر ـ. فنذكر عدة نماذج فيما يلي:

	البنية الأولية للجملة	البنية المحصورة بأداة النفي و الاستثناء
١.	النصرُ مِن عند الله	﴿**ما النصرُ إلا من عند الله**﴾ (آل عمران ٣: ١٢٦)
٢.	محمدٌ رسولٌ	﴿**ما محمدٌ إلا رسولٌ**﴾ (آل عمران ٣: ١٤٤)
٣.	الحيوةُ الدنيا متاعُ الغرور	﴿**ما الحيوةُ الدنيا إلا متاعُ الغرور**﴾ (آل عمران ٣: ١٨٥)
٤.	هذا سحرٌ مبين	﴿**إنْ هذا إلا سحرٌ مبين**﴾ (المائدة ٥: ١١٠)
٥.	دعاءُ الكافرين في ضلال	﴿**وما دعاءُ الكافرين إلا في ضلال**﴾ (الرعد ١٣: ٦٤)
٦.	أنا نذيرٌ مبين	﴿**إنْ أنا إلا نذيرٌ مبين**﴾ (الشعراء ٢٦: ١١٥)
٧.	أنتم مبطلون	﴿**إنْ أنتم إلا مبطلون**﴾ (الروم ٣٠: ٥٨)
٨.	هذا بشرٌ مثلكم	﴿**هل هذا إلا بشرٌ مثلكم**﴾ (الأنبياء ٢١: ٣)
٩.	في صدورهم كبرٌ	﴿**إنْ في صدورهم إلا كبرٌ**﴾ (ق ٥٠: ٥٦)
١٠	البلاغُ عليك	﴿**إنْ عليك إلا البلاغُ**﴾ (الشورى ٤٢: ٤٨)

ويعتبر النحاة في الجمل المذكورة أعلاها كلمةً مثل «أحد» أو «شيء» وما شابهها خبراً مقدّراً قبل حرف «إلا»[١]، ولكنه كما قلنا، إن الخبر أو المسند في كل من هذه الجمل مذكور، ويقع غالباً بعد «إلا»، وفي مواطن مثل النموذجين (٩) و(١٠) جاء الخبر (الجارّ والمجرور) قبل حرف إلا؛ لأن المطلوب حصر المبتدأ.

الخاتمة

أحد الأقسام العشرة من الجمل العربية هو جمل فاقدة للفعل يبلغ عددها خمسة آلاف جملة في القرآن الكريم. وكان ولايزال يأخذ النحاة العرب فعلاً أو اسماً مقدّرَين بوصفهما مسنداً لهذه الجمل لما عليهم من تأثير المنطق الأرسطي المترجَم إلى العربية أو

١. يتعلق الأمر في هذه الجمل في تحديد الكلمة المحذوفة بالمسند إليه.

Archive of SID

www.SID.ir

احتكاكهم باللغة الفارسية، لكنه وبعد دراسة كافة أقسام الجمل في القرآن وبعض النصوص الأخرى كنهج البلاغة تبيّن أن بنيتها تكون بشكلٍ تُميّزها عن سائر الجمل والبنى للغة العربية وليس بحاجة إلى تقدير فعل أو اسم عندما يراد تدريسها.

وفقاً لما قلنا يمكن تنويع الجمل الفاقدة للفعل الربطي في العربية على أساس مختلف البنى النحوية، ثم نقوم بتعليمها. وقبول هذا النظر يسبب تطوراً جذرياً في تسهيل تعليم اللغة العربية ولاسيّما القرآن الكريم، وكذلك في ترجمة البنى النحوية أياً كانت، فالمؤلف رأى تحسنا كبيرا عند متعلمي العربية في تعلم هذه الجمل وتمييز أقسامها عند تدريس العربية بهذه الطريقة.

❁❁❁

المصادر والمراجع

❁ *القرآن الكريم*

أ) العربية

١. ابن الشهيد الثاني، حسن بن زين‌الدين. (د. ت). ***معالم الدين وملاذ المجتهدين***. قم: منشورات الرضي.

٢. جهامي، جيرار. (١٩٨٢م). ***ابن رشد (تلخيص منطق أرسطو)***. بيروت: الجامعة اللبنانية.

٣. رضي‌الدين أسترآبادي، محمد بن حسن. (١٣٩٨هـ). ***شرح الرضي على الكافية***. (تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر). بی‌جا: جامعة قاريونس.

٤. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. (١٩٦٧م). ***الإتقان في علوم القرآن***. (تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم). (ج ٢). قم: رضى.

٥. الشرتوني، رشيد. (١٤٢٠هـ). *مبادئ العربية (قسم النحو)*. (تنقيح حميد محمدي). (ج ٤). قم: دار العلم.

٦. المظفر، محمدرضا. (١٤٠٥هـ). ***أصول الفقه***. (ج ١). قم: نشر دانش اسلامي.

ب) الفارسية

١. آذرنوش، آذرتاش. (١٣٦٧). ***آموزش زبان عربي***. (ج ٢). تهران: مركز نشر دانشگاهی.

٢. شكراني، رضا. (١٣٨٠). «درآمدی بر تحلیل ساخت‌های نحوی قرآن و ترجمه آن به فارسی». ***مقالات و بررسیها***. ٦٩. ص ١٣ ـ ٢٩.

Archive of SID

www.SID.ir